

القاهرة 2021/6/3

السادة /البورصة المصرية

تحية طيبة ،،

مرفق لسيادتكم طية تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات علي القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في  
. 2021/3/31

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

Mohamed Abdul Rahman Ahmed  
Investor Relation Manager

محمد عبد الرحمن احمد

مدير علاقات المستثمرين

تقرير  
الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية  
للشركة الشرقية - "إيسترن كومباني"  
عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١

إلى السادة / مساهمي

الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٣/٣١ بأجمالي أصول بنحو ١٩,٩٧٠ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل بصافي ربح بعد الضرائب يبلغ نحو ٣,٨٨٩ مليار جنيه وقائمة الدخل الشامل وقانمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود معيار رقم "٢٤١٠" الخاص بالفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصفة اساسيه من اشخاص مسؤولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكيد باننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبيدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

اساس الاستنتاج المتحفظ

- استمرار عدم اتخاذ اي اجراء نحو تحقيق او معالجة الفروق الجردية (عجز) بالاثاث والمعدات المكتبية والعدد والادوات والتي ظهرت نتيجة اعمال الجرد عن العام ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك بنحو ١,٩٥ مليون جنيه طبقا لنتيجة المطابقة التي اجرتها الشركة بمعرفتها الجدير بالذكر ان العجز المشار اليه انخفض عن العجز القائم بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٢ مليون جنيه (العجز في ٢٠١٨/٦/٣٠ نحو ٣,٩ مليون جنيه) دون ان تكون الشركة قد قامت باتخاذ اي اجراءات تذكر نحو تحقيق تلك الفروق او اتخاذ اجراء بشأن معالجتها (الجدير بالذكر عدم قيام الشركة باجراء جرد فعلى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ لظروف جائحة كورونا).

نكرر التوصية بضرورة تحقيق اسباب ما سبق مع دراسة اسباب العجز وتحديد المسؤولية بشأنه واجراء ما يلزم من تسويات لما لذلك من اثر على صحة قيمة الاصول الظاهرة بالقوائم المالية للشركة.

- بلغت تكلفة الاصول الثابتة المهلكة دفتريا ولا تزال تستخدم في التشغيل نحو ١,٨٧٩ مليار جنيه منها نحو ١,١٨١ مليار جنيه الات ومعدات ، ونشير في هذا الصدد الى استمرار عدم التزام الشركة بمتطلبات الفقرة ٥١ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ "الاصول الثابتة واهلاكاتها" بشأن مراجعة العمر الانتاجي المقدر للاصل بنهاية كل سنة مالية وعلي الرغم من قيام الشركة بتشكيل لجنة لدراسة اعمار تلك الاصول وذلك بقرار العضو المنتدب رقم ٨٠٥ في ٢٠١٩/١٢/١٧ والتي اصدرت توصيتها بالاستمرار بمعدلات الاهلاك الحالية وذلك رغم عدم توافق الاعمار الانتاجية المقدر بمعرفة الشركة والمعمول بها حاليا مع الاعمار الانتاجية الفعلية لتلك الآلات ولم تراعى اللجنة إختلاف طريقة استخدام الماكينة (أساسي أو إحتياطي) وعدد ساعات التشغيل ودون التطرق لتحديد الاعمار الانتاجية للماكينات التي أجريت لها عمرات جسيمة. فضلا عن إقتصار الدراسة على الماكينات دون التطرق لمجموعات الاصول الأخرى. وهو ما يشير الي عدم سلامة ما توصلت اليه اللجنة.

نكرر التوصية بضرورة الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ بإعادة تقدير العمر الانتاجي والقيمة التخريدية لكافة أصول الشركة لما لذلك من اثر على المركز المالي ونتائج الاعمال.

- درجت الشركة علي اهلاك المباني المقتناه عن طريق الشراء تقديريا بنسبة ٣,٧٥% بطريقة القسط الثابت دون مراعاة العمر الانتاجي المقدر للاصل وفقا لحالته في تاريخ الاقتناء بالمخالفة لاحكام الفقرة ٥٠ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ وعلي الرغم من رد الشركة على تقاريرنا السابقة انه تم مخاطبة القطاعات الهندسية وجارى تقييم العمر الانتاجي الا انه حتي تاريخه لم يتم اتخاذ اى اجراء في هذا الشأن .  
نكرر التوصية بضرورة الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه واعادة النظر في اعمار تلك المباني .

- تضمنت سجلات الشركة وجود مساحات مغتصبة من الشركة المصرية لتجارة الادوية نحو ٢٣٩,٧٥٠ متر بتقسيم منية السيرج وفقا للثابت بسجلات الشركة.

وقد جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة بشأن تلك المساحات "بانه تم نزع الملكية (ارض منية السيرج) لصالح معهد ناصر وتم التعويض عنها وانه مقام بشأنها الدعوى رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١١ من وزير الصحة ضد الشركة وذلك لرد التعويض الذى تم صرفه للشركة عن هذا المسطح وقد صدر الحكم فيها بإلزام الشركة بأن تؤدي إلى المدعى مبلغ ٢,٢٢٨,٩١٦ جنيه ( فقط إثنان مليون ومائتين وثمانية وعشرون ألف وتسعمائة وستة عشر جنيهاً لا غير) وقد قامت الشركة بالإستئناف على هذا الحكم وجارى المتابعة دون موافقتنا بالمستندات المؤيدة للرد .

- كما تبين وجود ارض ملك الشركة (قطعة رقم ٣١ من تقسيم الهواء الجميل بتقسيم منية السيرج) مساحتها نحو ٢٥١,٨٧٠ متر مربع صدر قرار مجلس الادارة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٥ بتأجيرها للجمعية الشرعية مقابل ايجار سنوي واحد جنيه لمدة خمسين عاما من تاريخ صدور القرار ولم نقف علي الموقف الحالي لتلك الارض في ضوء انتهاء مدة سريان قرار مجلس الادارة المشار اليه.

يتعين اجراء التصويب اللازم في ضوء الوضع القانوني للأراض المشار اليها مع موافقتنا تفصيلا بكافة المستندات ذات الصلة للتحقق من صحة ما يتم في هذا الشأن من معالجات.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بإعداد التقديرات الخاصة بما إذا كان هناك أى مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة الأصول الثابتة وكذا عدم تقييم الشركة ما إذا كان هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال أى أصل ثابت في السنوات السابقة لم تعد موجودة أو أنها أخذت فى الانخفاض وإذا ما كان الأمر كذلك يجب أن تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية لتلك الأصول وذلك بالمخالفة لمتطلبات الفقرة (٩) والفقرة (١١٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول وكذا بالمخالفة لما افصحت عنه الشركة ضمن ايضاحاتها المتممة للقوائم المالية فى ضوء رد الشركة المتكرر بانه جارى تشكيل لجنة لاعداد الدراسة المذكورة.  
يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه.

- اغفلت الشركة حساب خسارة الاضمحلال لمبني محطة القوي الكهربائية بالاسكندرية والبالغ تكلفته التاريخية نحو ٦٩٣ الف جنيه (والقيمة الدفترية نحو ٢٦٢ الف جنيه) بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٥٩ من معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ حيث ان المبني غير صالح للاستخدام نظرا لحالته الانشائية بناءا علي توصيات الاستشاري المختص وهو مايمثل مؤشرا واضحا علي اضمحلال قيمة الاصل .

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه

- مخالفة الشركة لمتطلبات الفقرة ٢٣- ب من معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ حيث تبين قيام الشركة بأثبات العديد من اضافات الاصول الثابتة خلال الفترة في تاريخ سداد الفواتير للموردين الاجانب وليس في تاريخ استحقاقها مثال ذلك اضافات الاصول في ١٥/١٦/٢٠٢١ بمبلغ ٣٤٥٨٥٠ يورو ٩٠٠٠٠٠ يورو علي الترتيب لفواتير واردة في ١٦/١٢/٢٠٢٠، ٢٠٢٠/٥/٢٨ تم التحميل علي الاصل بأسعار الصرف في تاريخ السداد(١٥/١٦/٢٠٢١-٢٠٢١) وليس في تاريخ الاستحقاق مما ترتب عليه تضخيم الاصول بالخطأ بقيمة خسائر فروق عملة بنحو ٢٤٣ الف جنيه.  
يتعين حصر كافة الحالات المثيلة واجراء التصويب اللازم التزاما بمتطلبات المعيار المشار اليه لما لها من اثر على القوائم المالية فى ٣١/٣/٢٠٢١.

- عدم قيام الشركة بحساب الاهلاك لبعض الاضافات للأصول (اعمال تشغيل وتركيب- دعم فني لأغراض بدأ التشغيل)- تسويات تعويضات عن مشروع الصرف الصناعي) خلال الفترة من التاريخ الذي كان فيه الاصل متاحا للاستخدام تطبيقا لمتطلبات الفقرة ٥٥ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ وقد بلغ ما امكن حصره من تلك الاضافات نحو ١١ مليون جنيه وكان يتعين حساب اهلاك عنها بنحو ٦٥٦ الف جنيه.  
يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واجراء التصويب اللازم.

- قيام الشركة بحساب مصروف الاهلاك عن الفترة والبالغ نحو ٤٤٢,١ مليون جنيه وذلك لفترة تسعة اشهر لكافة ارصدة الاصول (غير المهلكة) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون الاخذ في الاعتبار استبعاد حساب الاهلاك للاصول التي اصبحت مهلكة دفتريا بالكامل خلال تلك الفترة.  
يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة ذلك مستقبلا.

- تضمنت اراضي الشركة البالغ قيمتها نحو ١٩٨,٥١٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١ اراضي منزوع ملكيتها (مسجلة بالدفاتر والسجلات) تبلغ مساحتها نحو ٢٦,٠٥٩ الف متر مربع صدر بشأن بعضها احكام قضائية بالتعويض عنها والبعض الاخر سقط حق الشركة في التعويض عنها.  
يتعين اجراء التصويب اللازم كما يتعين موافاتنا بكافة المستندات ذات الصلة حفاظا علي حقوقها طرف الغير.

- علي الرغم من صدور قرار مجلس الادارة في ٢٠٢٠/٩/٦ بأعادة تبويب موقع الجيزة (الجزء غير المستغل) كاستثمار عقارى الا ان هذا لم يتم حتى تاريخه رغم تحقق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) كون الموقع المشار اليه ليس لها غرض محدد مستقبلا.  
يتعين اجراء التصويب اللازم التزاما بقرار مجلس الادارة ومعيار المحاسبة المصري المشار اليه .

- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تسوية القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ١١٨ (هـ) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٣.  
يتعين اجراء التصويب اللازم.

- تضمنت المشروعات تحت التنفيذ نحو ١٣٢ مليون جنيه ضمن التكوين الإستثمارى تمثل رأسمال عاطل وبيانه كالتالى :-  
▪ نحو ٧٣ مليون جنيه قيمة أعمال تركيبات تخص المرحلة الثانية من المنظومة الأمنية لعدد ١٠ مباني بالمجمع الصناعى باكتوبر لم يتم الاستفادة المثلى منها رغم مرور عدة سنوات على معظمها لتأخر تنفيذها عن المواعيد المقررة حتى تاريخه بعضها منذ عام ٢٠١٤ فى حين أن تاريخ الإنتهاء طبقا للتعاقد ٩٠ يوم عمل.  
▪ نحو ٣٣ مليون جنيه قطع غيار لاعمال العمرة الجسيمة لماكينات ساسيب منذ عام ٢٠١٥ ولازالت ردود الشركة بانه سيتم البدء فى العمرة بعد وصول قطع الغيار اللازمة.  
▪ نحو ١٧ مليون جنيه قيمة أعمال تركيبات تخص الأعمال الكهروميكانيكية اللازمة لرفع كفاءة المرحلة الأولى من المنظومة الأمنية منذ عام ٢٠١٥ والمقرر الإنتهاء منها عام ٢٠١٦ ولم يتم الإنتهاء منها حتى تاريخه فى حين أن تاريخ الإنتهاء طبقا للتعاقد ٩٠ يوم عمل  
▪ نحو ٩ مليون جنيه أتعاب التصميم الخاصة بمشروع نقل وتصنيف وشحن المنتجات الجاهزة من المصانع إلى مخازن تامة الصنع بالمجمع الصناعى (أمر توريد ٦٦٢٩ شركة AD-ET) حيث توقفت الشركة عن استكمال المشروع وبدأت فى دراسة مشروع بديل لتفعيل نظام نقل المنتجات إلى مخازن الشحن من خلال طرح مناقصات فى هذا الشأن، فضلا عن نحو ١,٠٤٥ مليون جنيه تمثل أتعاب تصميمات لمشاريع تم ارجائها أو التنازل عنها دون موافاتنا بسبب الإجراء أو مستندات التنازل يرجع أقدمها لعام ٢٠١١.  
يتعين دراسة اضمحلال تلك الاصول كما يتعين تحديد المسؤولية بشأن عدم الإنتهاء من تلك الأعمال طبقاً للمواعيد المقررة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو نهو الأعمال والإستفادة منها واجراء التسويات اللازمة لأرصدة المشروعات التي لم يتم استكمالها أو التي تم ارجاء تنفيذها أو التي تم استبدالها بأخرى أو التنازل عنها لما لذلك من أثر على القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٣/٣١.

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن حساب الاستثمارات العقارية البالغ قيمته الدفترية نحو ١٣٠,٠٤٥ مليون جنيه تضمنت الاتى:-

▪ ارض مصنع السلوم بشارع ابى الدرداء بالاسكندرية قيمتها الدفترية نحو ٤٠٤ الف جنيه تبين بشأنها:-  
➤ تم طرحها بالمزايدة العلنية فى يناير ٢٠٢٠ وتم الترسية على السيد/وائل على عامر وشركاه بقيمة اجمالية نحو ٥١,٧٤٣ مليون جنيه وتم اعتماد قرار الترسية بقرار مجلس الادارة بالجلسة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٢ ولم يتم استكمال اجراءات البيع لنقاعس احد الشركاء عن سداد نصيبه فى الدفعة التالية لمبلغ التامين الابتدائى وصولا لاستكمال نسبة ٢٥% الاولى من اجمالى قيمة البيع وتجارجه وتنازله عن حصته وتضامن باقى الشركاء فى سداد مستحقات ذلك الشريك بعد موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ على ذلك بعد طلبها الراى القانونى من كلا من مكتب زكى هاشم للاستشارات القانونية ومكتب عبد الشهيد للمحاماة والاستشارات القانونية والذى تضمن رأيهما الموافقة على ذلك وضرورة توقيع باقى الشركاء المتضامين على كراسة الشروط لعدم وجود توقيع

- سوى للشريك طالب التنازل وكذا جواز مطالبة الشركة للشركاء المتضامنين الباقين بفوائد التأخير عن سداد الدفعة الثانية بنسبة ٧% سنويا وفقا لكراسة الشروط والمواصفات.
- الا انه حتى تاريخه لم يتم سداد سوى ١٤,٠٤٩ مليون جنيه من قيمة الارض دون استكمال باقى الشركاء نسبة الـ ٥٠% من قيمة البيع والملتزمين بسدادها خلال ٣ شهور من تاريخ اخطارهم بالترسية حتى يتم تحرير عقد البيع واستكمال الاجراءات ودون قيام الشركة باتخاذ اى اجراء قانونى لحفظ حقوقها ودون الوقوف على مدى قيام الشركة بتوقيع اى فوائد عن تلك التأخيرات وكذا استيفاء كافة التوقعات على كراسة الشروط فى ضوء عدم وجود اى توقيع سوى للشريك المتخارج من عملية البيع.
- كما لم تقم الشركة بالافصاح عن كافة القيود المشار اليها والمؤثرة على عملية تحويل الابراد والمتحصلات من الاستبعاد بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٧٥ من معيار ٣٤ الاستثمار العقارى.
- يتعين موافقاتنا بكافة الاجراءات القانونية المتخذة من قبل الشركة لحفظ حقوقها وضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل كافة الفوائد المترتبة على تاخير السداد لمستحقات الشركة وكذا اجراء الافصاح اللازم.
- مواقع الزمر والمانسترلى والبالغة قيمتها الدفترية فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٠٢,٧٣٦ مليون جنيه تبين بشأنها:-
- قرر مجلس ادارة الشركة فى جلسته رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٩ العدول عن اضافة النشاط التجارى والسكنى لترخيص نشاط موقع الزمر والاكتفاء بالترخيص كنشاط (ادارى) مستشفى وخدمات صحية للعاملين واسرهم وبناء على ذلك تم سداد نحو ٨٣,٩٣٠ مليون جنيه رسوم تحسين للوحدة المحلية بالجيزة وعلى الرغم من ذلك مازالت الشركة تقوم بتبويب موقع الزمر البالغ قيمته الدفترية نحو ٧٧٩ الف جنيه بالخطأ ضمن الاستثمارات العقارية بدلا من الاصول الثابتة على الرغم من تغيير الغرض من نشاط الموقع المشار اليه وبالمخالفة للغرض المشار اليه بالايضاحات المتممة.
- لم نفق على موقف الشركة النهائى من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وما يستتبعه ذلك من اثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية.
- قامت الشركة بتحويل بعض الاصول الثابتة الاخرى والموجودة بتلك المواقع بلغت تكلفتها ١٦,٥٥٢ مليون جنيه (قيمتها الدفترية صفر) تشمل الات خدمات ووسائل نقل داخلى دون الوقوف على الراى الفنى بما يخدم غرض استخدام تلك الاصول ضمن نشاط الاستثمار العقارى (منها على سبيل المثال منظومة شفط عوادم الطباعة ،سيور نقل خامات ،نظم مناولة رفع وتنزيل بالات دخان) وما له من اثر على تضخيم حساب الاستثمار العقارى بتلك الاصول.
- موقع (ارض ومبنى) نيازى بمدينة برج العرب الجديدة بالاسكندرية فى ٢٠٢١/٣/٣١ بقيمة دفترية بنحو ١٧,٩ مليون جنيه تبين بشأنها مايلى :-
- قامت باحتساب اهلاك نيازى بمعدل ٣,٧٥% من القيمة التاريخية للمبنى بالمخالفة للافصاح بالايضاحات المتممة عن العمر الانتاجى لكافة مباني الاستثمار العقارى لمدة ٥٠ سنة (بمعدل ٢%).
- الانتهاء من تقييم الموقع تنفيذا لقرار مجلس الادارة بجلسته رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٢٠ بالموافقة على "بيع ارض الموقع ومخاطبة شركات تقييم متخصصة لتقييم الارض سعريا" دون تحديد موقف المباني وما لذلك من تاثير على صحة قياس وتبويب وعرض بنود الموقع بالقوائم المالية.
- يتعين اجراء التصويب اللازم باعادة ادراج موقع الزمر ضمن الاصول الثابتة وفقا للغرض المقرر من ادارة الشركة والمشار اليه بالايضاحات المتممة وسرعة موافقاتنا بالغرض النهائى للبنود التفصيلية للمواقع الاخرى المشار اليها ببند الاستثمارات العقارية والاجراءات المتخذة من قبل الشركة وكافة التراخيص المؤيدة لتحقيق ذلك الغرض وموافقاتنا بالراى الفنى بشأن الاصول الثابتة من الات ووسائل نقل المحولة للاستثمار العقارى لامكانية الفصل بين ما يخدم غرض الاستثمار من عدمه بما يؤيد التبويب الصحيح والملائم لتلك المواقع بالقوائم المالية للشركة وكذا اجراء التصويب بشأن الاهلاك المشار اليه وما له من اثر على صحة عرض وقياس تلك الاصول.
- يتصل بما سبق :-
- لم تقم الشركة بالافصاح عن القيمة العادلة لكافة بنود الاستثمارات العقارية وكذا لم تفصح عن المبالغ المعترف بها فى الارباح والخسائر بالنسبة لمصروفات التشغيل المباشرة لتلك الاستثمارات سواء تولد عنها ايراد ايجار او لم يتولد بالمخالفة لمتطلبات الفقرات ٣٢ ، ٧٥ من معيار ٣٤ الاستثمار العقارى، علاوة على الافصاح بالخطأ بكشف التسوية الخاص بحساب الاستثمار العقارى لاجمالى تكلفة بنود الاصول المحولة من الاصول الثابتة واطهارها ضمن الاضافات خلال الفترة وصحة ذلك باظهارها كتحويلات وفقا لمتطلبات الافصاح الواردة بالفقرة "٧ / د / ٧٥" من ذات المعيار وكذلك الافصاح بالخطأ بكشف التسوية لاهلاك الفترة بنحو ٦٣ مليون جنيه وصحته نحو ٥٤٨ الف جنيه فقط وباقى المبلغ يمثل مجمع الاهلاك للاصول المحولة خلال الفترة.

- الإفصاح بالخطأ ضمن الايضاحات المتممة بقيام الشركة بتقييم الاثر المحتمل على القوائم المالية بشأن تطبيق معيار المحاسبة المصرى المعدل للاستثمار العقاري رقم ٣٤ دون وجود أى اثر لذلك بالقوائم او الايضاحات المتممة.
- عدم اجراء دراسة لاعادة النظر فى الاعمار الانتاجية لكافة بنود الاستثمار العقاري المحولة من حساب الاصول الثابتة (مواقع الزمر والمانسترلى ونيازا) فى ضوء اختلاف الغرض من استخدامها بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٥٦ من معيار ٣٤ الاستثمار العقاري والفقرة ٥١ من معيار ١٠ الاصول الثابتة.
- لا يوجد سجل معتمد مسجل به كافة الاستثمارات العقارية بالشركة ومدرج به كافة البنود التفصيلية لها. يتعين الالتزام بمتطلبات المعايير المشار اليها واجراء الإفصاح اللازم لما له من اثر على صحة عرض القوائم المالية، وضرورة اعادة تقدير العمر الانتاجى لمبانى الاستثمار العقاري، وسرعة اعداد السجل المشار اليه.

- توقف مصانع انتاج المعسل (منوف/الطالبيية/ابوتيج/محرم بك) منذ نهاية مارس حتى تاريخه والاكتفاء بصورة عارضة بانتاج بعض طلبيات التصدير عند الطلب والسبب الرئيسى يرجع لتراكم مخزون الانتاج التام بمخازن البيع وخاصة صنف المعسل.

- وقد تبين ارتفاع كميات مخزون منتج المعسل بمخازن البيع فى ٢٠٢١/٣/٣١ الى اعلى معدل منذ بداية الفترة المالية حيث بلغت نحو ٤٨٤ طن بتكلفة نحو ١٦,٧١٩ مليون جنيه (متوسط ٨ شهور بمخازن البيع نحو ١٩٥ طن)، هذا بخلاف نحو ٢٥٠ طن داخل مصانع الشركة بلغت تكلفتها نحو ٨,١٠٤ مليون جنيه.

- علاوة على تضخم كميات المخزون من منتجات الشركة من السجائر وهو الامر الذى يعكس فى ايضاحات القوائم المالية بشأن تغطية ذلك المخزون البالغ نحو ١٠٥,١٠٨ مليون جنيه لفترة تبلغ مدة ١١,٢ يوم وتأثير طول فترة التخزين على صلاحية المنتج مقارنة بالفترات المالية السابقة والتي تراوحت بين ١,٥ يوم الى ٢,٢ يوم فى الفترات ٢٠٢٠/٣، ٢٠٢٠/٦، ٢٠٢٠/٩، وارتفعت فى الفترة المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢ الى ٥,٣ يوم.

ما سبق وما يمثله من مؤشر لعدم دراسة الشركة لاحتياجات السوق وما يرتبط بذلك من خطط انتاج فى ضوء الاثار الناجمة عن فيروس "كوفيد ١٩"، فضلا عن مخاطر تعرض اصناف المعسل للتلف فى ضوء وجود مرتجعات مستمرة للشركة بشأن تسييل العسل بمنتجات المعسل والواردة باستمرار وموضحة بتقاريرنا للفحص المستندى وجرى المواقع خلال الفترات السابقة.

يتعين العمل على تدعيم قدرة الشركة على تصريف تلك المنتجات وموافاتها بخطط الشركة بشأن مواجهة الاثار الناجمة عن ازمة "كوفيد ١٩" بشأن منتجاتها من حيث الانتاج والبيع وسبل التصرف فى مخزون الانتاج التام الضخم المشار اليه.

- ما زالت ملاحظتنا مستمرة بشأن اتباع الاسلوب التقديرى عند جرد الانتاج تحت التشغيل بتحديد مسبق لوزن الكراتين المتضمنة للعديد من بنود الانتاج تحت التشغيل من (اسكارت/نواتج تفتيح اسكارت/تراب/جذور../الخ) وعدها فعليا وصولا لاجمالي اوزانها على اساس ذلك.

يتعين قيام الشركة باجراء الجرد الفعلى للاصناف وصولا لصحة أرصدة المخزون وما له من أثر على نتائج الفترة بالقوائم المالية.

- بلغ رصيد المخزون من الدخان بالجمارك (الغير مدفوع الرسوم عنه) نحو ١,٣٨٨ مليار جنيه تضمن أرصدة بجمارك القاهرة بنحو ٨٩٦ مليون جنيه علما بأن الشهادة الجمركية المقدمة بشأنها تمثل عدد الكراتين والبالاات فقط دون توضيح اسم الصنف ووزنه الأمر الذى يصعب معه مطابقة الشهادة مع الأرصدة الدفترية بسجلات الشركة.

فضلا عن استمرار الشركة فى عدم إثبات الفروق الناتجة عن الرطوبة والجفاف بين اوزان الاصناف المدرجة بفاتورة المورد وبين اوزان عند الاستلام بالجمارك بلغت نحو ٧٠ طن فقط بالاقبل بين الاوزان الصافية لدخان الجمارك بالإسكندرية المدرجة بسجلات الشركة وبين المدرج بشهادة الجمارك فى ٢٠٢١/٣/٣١ (هذا بخلاف جمارك القاهرة).

- اتصلا بما سبق قد تبين وجود خطأ فى التسجيل بمراقبة حسابات مخزون الدخان بالجمارك حيث يتم الاضافة بوزن المورد والصرف بوزن الجمارك ما سبق وما نتج عنه فروق تراكمية خلال السنوات السابقة اشارت اليها الشركة فى ايضاحاتها المتممة عن قوائم الفترة المنتهية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠، ٢٠٢٠/١٢/٣١، بلغت نحو ٢٦٠٠ طن (فروق سنوات سابقة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠) سبق ان قامت الشركة بمعالجتها بالخطأ باضافتها للمخزون كميادون قيمة فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ و اشارت الشركة الى تقدير مبدئى لها بنحو ١١١,٥ مليون جنيه دون اجراء التسويات فى ضوء ذلك هذا بخلاف الفروق الخاصة بالفترات من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ والتي لم تقم الشركة بتسويتها ايضا وما له من اثر على عدم صحة الاوزان المدرجة بمخزون اخر المدة ومتوسط تكلفة المنصرف من تلك الاصناف وكذا نتائج الفترة، اتصلا بما سبق تم صدور قرار العضو المنتدب رقم ٥٣ بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٨ بتشكيل لجنة لدراسة اثار الفروق بالمخازن الجمركية واجراء التسويات المحاسبية اللازمة وهو الامر الذى لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه.

يتعين بحث أسباب فروق الوزن بين الشهادات الجمركية وبين بيانات الشركة واجراء التسويات في ضوء ذلك وكذا اجراء التصويب اللازم بشأن فروق السنوات السابقة المشار اليها مع الاخذ في الاعتبار الآثار المترتبة خلال العام على قوائم التكاليف ونتائج الفترة وموافقتنا بما انتهت اليه اعمال اللجنة المشار اليها وكذا مخاطبة مصلحة الجمارك بشأن موافقتنا بشهادات تفصيلية توضح رتب الدخان واوزانها للوقوف على صحة رصيد المخزون في تاريخ المركز المالي.

- بلغ رصيد اصناف قطع الغيار لدى الغير بنحو ٤٧٥ الف جنيه لم نواف بالشهادات المؤيدة لها. يتعين موافقتنا بالشهادة المؤيدة لها للوقوف على صحة رصيد المخزون.
- تم الاشارة بالخطأ بالايضاحات المتممة بان مخزون "الدخان الخام بالجمارك لم يتم دفع الرسوم عنه" متضمن اصناف تحت الفحص بلغت نحو ٢١١,٤٩٠ مليون جنيه في حين صحتها بقيمة نحو ٢٢٩,٧٠٥ مليون جنيه. يتعين اجراء التصويب اللازم.
- كما تضمن مخزوني "الخامات، مواد التعبئة والتغليف" اصناف تحت الفحص بنحو ٥٥,٥٦٦ مليون جنيه تم استلامها بقوائم نهائية يرجع بعضها لشهر نوفمبر ٢٠٢٠، فضلا عن استمرار وجود العديد من الاصناف تحت الفحص من قطع الغيار بدون قيمة بصفة امانة منذ مدة طويلة يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠٢٠/٣. والجدير بالذكر ان الشركة درجت على استلام وإضافة بعض اصناف من المخزون السلعي "تعبئة، خلط" بموجب قوائم استلام نهائية وقبل إصدار شهادات فحص فني وصلاحيه لها بالمخالفة لقواعد الرقابة على المخزون وللمادة رقم (٥٦/٥١) من اللائحة المالية للشركة.
- يتعين اجراء التصويب اللازم، وكذا الالتزام بأحكام لوائح الشركة وعدم الاستلام النهائي لاصناف المستلزمات الا بعد الفحص الفني والقبول وتحديد مدى صلاحية الاصناف المذكورة ومدى الحاجة إليها وتحديد أسباب التأخير في فحص بعضها لذلك من أثر على صحة رصيد المخزون والحسابات المختصة في تاريخ القوائم المالية.
- تضمن مخزون قطع الغيار اصناف راکدة بنحو ٥٥,٣١٧ مليون جنيه (الرصيد المتبقى من حصر اللجنة رقم ٧٠٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن ماكينات قد سبق تكهينها) ما زالت الشركة مقدره انخفاض لتلك الاصناف دون دراسة والبالغ في ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ ٤٥ مليون جنيه بنسبة ٨١% من قيمة الاصناف وعلى الرغم من امكانية طرح تلك الاصناف في برامج استبدالية مع الموردين الاجانب لماكينات تلك الاصناف والتي اعتادت الشركة على اجراء تلك البرامج وبيع اصناف راکدة بقيم مناسبة وبالتالي امكانية تحديد قيم عادلة لتلك الاصناف وصولا لصادف قيمتها البيعية يمكن بموجبها تقدير الانخفاض في قيمتها الحالية، الجدير بالذكر انه لم يصدر حتى تاريخه اي قرار نهائي بشأن كيفية التصرف في تلك الاصناف سوى مقترح بادراج اصناف بنحو ١٧ مليون جنيه في برامج تبادلية ضمن شراء ماكينات من الموردين الاجانب.
- كما تضمن المخزون المتبقى من اصناف تعبئة وتغليف راکدة الصادر لها قرار لجنة تنفيذية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٦ بنحو ٢,١٨٢ مليون جنيه (متبقى اصناف للتصرف بالبيع بنحو ٢,١١٥ مليون جنيه، متبقى اصناف للاعدام بنحو ٦٧ الف جنيه)، فضلا عن اصناف مواد ومهمات ومتنوعات وقطع غيار سيارات راکدة بنحو ٨٤١ الف جنيه وفقا لحصر اللجنة المشكلة برقم ٤٣٥ في ٢٠١٧/٨/١٠، مواد خلط راکدة بنحو ١٣ الف جنيه لم يتم اتخاذ موقف بشأنها حتى تاريخه كل تلك الاصناف دون اجراء دراسة للانخفاض في قيمتها طبقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم "٢". يتعين موافقتنا بالدراسة التي على اساسها تم تقدير قيمة الانخفاض في اصناف قطع الغيار للوقوف على صحتها مع مراعاة اعادة التقدير لذلك الانخفاض في ضوء التغير في رصيد تلك الاصناف، وسرعة تنفيذ قرار اللجنة التنفيذية المشار اليه بشأن روادك مستلزمات التعبئة والتغليف، وتحديد الموقف بشأن كافة الاصناف الاخرى المشار اليها ودراسة التصرف الإقتصادي لها مع اعداد التسويات اللازمة في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المشار اليه.
- استمرار تضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف اصناف مرفوضة تخص الموردين بلغت في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,١٠١ مليون جنيه (مجنية ببطاقات صنف مستقلة) منها نحو ١,٠٧٢ مليون جنيه صدر لها اذون افراج للموردين يرجع اقدمها لتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠ لسحبها من المخازن ومازالت موجودة، ومنها اصناف بنحو ٢٩ الف جنيه المتبقية من الاصناف الصادر بشأنها قرار اللجنة التنفيذية رقم ٨ بتاريخ ٢٠٢١/١/٢١ بمصادرة الاصناف المرفوضة لعدم سحب الموردين لها من مخازن الشركة والعمل على التصرف في بعضها وبيعها لشركات الورق واعدام البعض الاخر، كما يوجد اصناف اخرى مستوردة غير صالحة "عواريات" تخص شركة التامين مشونة بالمخازن بدون قيمة وما لذلك من اثر على شغل مساحات تخزينية بالشركة بدون داعي.
- يتعين سرعة الانتهاء من تنفيذ قرار اللجنة المشار اليه لما له من نتائج لصالح الشركة ومخاطبة الموردين لاستلام الاصناف المرفوضة الاخرى وكذا مخاطبة شركة التامين لشغلها مساحات مخزنية دون فائدة واتخاذ الإجراءات والتسويات المحاسبية اللازمة في هذا الشأن.

- تضمن مخزون التعبئة والتغليف ٢,٢٢٨ طن اصناف منتهية الصلاحية من الاحبار "الوان متنوعة" (ضمن رصيد مطبعة ٦ اكتوبر) بقيمة نحو ٩٨ الف جنيه لم تقم الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها ولم دراسة الانخفاض فى قيمتها وفقا لمتطلبات معيار المخزون رقم ٢ المخزون.  
يتعين تحقيق اسباب ما سبق وكذا الالتزام بمتطلبات امييار المشار اليه.

- مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن الماكينة (KTC8) هاونى فرم دخان رقم (١٦٧٩) والمستبعدة من دفاتر الاصول الثابتة فى ابريل ٢٠٢٠ والمكينة بقرار ارقام ٢٤٧ لسنة ٢٠١٦ وقد كانت تلك الماكينة ضمن خطة استبدالات بين الشركة والمورد هاونى وفقا لاوامر التوريد رقم ٦٦٦٤ فى ٢٠١٨/٨/٣١ وقد تنازل المورد عنها لصالح الشركة دون قيام الشركة بتقدير قيمة لها وادراجها ضمن حساباتها فى ضوء امكانية استخدامها ضمن برامج استبدال اخرى او الاستفادة منها كبيعها ضمن المخلفات بحسب الاحوال وفقا لقرار السلطة المختصة.

يتعين سرعة دراسة ما سبق وحصر كافة الماكينات المماثلة والمستبعدة من دفاتر الاصول واجراء التصويب اللازم بتضمينها ضمن حسابات الشركة وفقا للغرض منها لاثّر ذلك على القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٣/٣١.

- ظهر رصيد مخزن المخلفات والخردة بحساب المخزون فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٦١٩ الف جنيه تقديريا ، نظراً لاستمرار قيام الشركة بإثبات الأرصدة الدفترية المدونة بكرات الصنف دون فرز وتصنيف وجرد كل صنف على حده ودون وجود مراقبة لحسابات اصناف تلك المخلفات بالادارة المالية (كرات صنف بالقيمة) ،فضلا عن انه يتم إضافة الأصناف للمخزن وفقا للشكل الغالب لكل حمولة ترد للمخزن مما يشكك فى صحة قيمة أرصدة المخلفات ،هذا بالإضافة الى استمرار قصور الدورة المستندية لعمليات الاضافة لمخزن المخلفات حيث لا يتم اعداد قيد الاضافة الى المخزن من واقع قوائم ومحاضر الاستلام انما يتم تحديده كمتمم للاصناف المبيعة و ارصدة المخزن.

- كما تضمن رصيد مخزن المخلفات العديد من الاصناف بدون قيمة كمية ٥٢ طن (كرتون دشت ،جراكن بلاستيك ، بطاريات سيارات واواناش ، قطع غيار ماكينات ، طبالى وقرص بلاستيك ،كابلات وبرادة نحاس ،...الخ) بخلاف عدد اوحدة بدون وزن تحت بند لوط منوعات (دون تبويب تلك الاصناف ضمن بنودها المختلفة) نظرا للتقييم الخاطيء لمخزون اخر المدة لمخزن المخلفات وتسعير الاصناف بقيمة صفرية فى حالة عدم بيعها خلال الفترة على الرغم من وجود اسعار استرشادية للفترات السابقة.

- علاوة على عدم اثبات وتقييم الاصناف الاخرى من المخلفات والخردة المشونة بمخزن الامانات (التابع لمحطة المخلفات) بالحسابات المالية وكذلك عدم الوقوف على طبيعة بعض البنود الاخرى بمحضر جرد ذات المخزن مثل ادراج بند ماكينات دون توضيح لبياناتها وموقف تكييفها واستبعادها من دفاتر الاصول الثابتة.  
هذا وقد سبق أن جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم تدارك الأمر بفرز وتصنيف كل صنف على حده وجرده فعليا ما أمكن وتدعيم الدورة المستندية وجرارى دراسة الامر وكذا الدورة المستندية الخاصة به واتخاذ ما يلزم فى ضوء تلك الدراسة وهو الأمر الذى لم يتم بعد.

- كما تضمن مخزون الانتاج تحت التشغيل نحو ٢٤٦ طن جذور مرفوضات تشغيل ،ونحو ٣٤١ طن تراب "بودرة" دخان ،فضلا عن ٦٢٥ كيلو من بقايا البارطلو والتوسكاني وناعم البارطلو خاصة بتصنيع السيجار ،كما تضمن مخزون الخامات نحو ١٧٣ طن جذور مرفوضات تشغيل كل تلك الاصناف بدون قيمة.

كل ما سبق وما له من اثر على تحميل قوائم التكاليف وتكلفة المبيعات بقيمة بعض تلك الاصناف المرفوضة من التشغيل وماله من اثر على تقييم المخزون ونتائج النشاط.  
يتعين اجراء التصويب اللازم بتقييم مرفوضات التشغيل والمخلفات لإظهار المخزون وتكلفة المنتجات على حقيقتها.

- تم تخفيض مخزون الانتاج التام بنحو ١,٢٣٩ مليون جنيه سبق وان قامت الشركة بتقديره فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون اجراء اى دراسة فى تاريخ القوائم المالية فى ٢٠٢١/٣/٣١ (باجراء مقارنة بين التكلفة وبين صافى القيمة البيعية) بالمخالفة لما اشارت اليه الايضاحات المتممة لتلك القوائم وبالمخالفة لمعيار رقم (٢) المخزون واثّر ذلك على قيمة المخزون والتكلفة ونتائج الاعمال.

- كما تقوم الشركة بتقييم كافة اصناف الانتاج غير التام بالتكلفة دون اجراء مقارنة بينها وبين صافى القيمة البيعية للمخزون بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٩ من المعيار رقم (٢) المخزون فى ضوء وجود العديد من الاصناف الخاسرة مثل اصناف المعسل بانواعها وبعض اصناف السيجار (التي تباع فى الاساس بسعر اقل من سعر التكلفة) وبالتالي الانتاج غير التام منها سنزيد التكلفة التقديرية لاتمامه وكذا التكلفة التقديرية المتوقع تحملها لاتمام عمليه بيعه عن سعر البيع وبالتالي يجب ألا تظهر الأصول بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها أو استخدامها وفقا لمتطلبات الفقرة ٢٨ من ذات المعيار سالف الذكر كل ما سبق وماله من اثر ذلك على قيمة المخزون بالقوائم المالية.  
يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية المشار اليها.



- تضمنت الارصدة المدينة نحو ١,٢٤٥ مليون جنيه قيمة سلف تحت حساب مصاريف سفر وتذاكر واستخراج تأشيرات للعاملين بالشركة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و لم يتم تسويتها حتى تاريخه بالمخالفة لاحكام اللانحة المالية للشركة. يتعين موافقتنا بأسباب عدم تسوية تلك المبالغ فور عودة العاملين من الخارج واجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن لما لذلك من أثر على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١.

- تضمنت الارصدة المدينة مبلغ بنحو ٢٨٦ ألف جنيه تمثل القيمة البيعية لعدد ٣٦ كرتونة من صنف سوفت كوين فقدت اثناء نقلها من مخزن شحن مصنع محرم بك اسكندرية الى مخزن بيع المحلة طلعت حرب بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٩ سبق وان قامت الشركة باثبات تلك الاصناف مبيعات بالخطأ خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وما نتج عنه تحمل الشركة لضريبة بنحو ٢٠٧ الف جنيه ورسوم التامين الصحي بنحو ١٥ الف جنيه.

يتعين تحديد المسؤولية بشأن اثبات مبيعات غير حقيقية بدفاتر الشركة وما كان له من اثر على تحمل الشركة لضريبة ورسوم تامين صحي في ضوء تكرار تلك المعالجة مع العجز بمخازن البيع واجراء التصويب اللازم وكذا متابعة التحقيقات بالنيابة لسرعة توفير المستندات اللازمة لاجراء المطالبة مع شركة التامين للحصول على التعويض اللازم حفاظا على حقوق الشركة.

- تضمن حساب تأمينات لدى الغير (متنوعة) بعض المبالغ المسددة (رسوم تأمين وحفرمراقق - فرق تأمين إستهلاك غاز) لبعض مصانع الشركة المتوقفة عن العمل، و لم نقف على ما إذا كان الغرض منها قد انتهى من عدمه بلغت نحو ١,٠٦٣ مليون جنيه يرجع أقدمها الى عام ٢٠٠٦. يتعين حصر و دراسة تلك المبالغ و إتخاذ ما يلزم نحو تسويتها في ضوء ما تسفر عنه تلك الدراسة.

- تضمن رصيد الموردين ( دفعات مقدمة ) نحو ٢,١٦٣ مليون جنيه باسم الشركة المصرية لاعمال النقل البحري (مارترانس) وقد تبين وجود خلافات بين الشركة وشركة مارترانس منذ عام ٢٠١٢ وحتى تاريخه تتمثل في فواتير غير مقيدة بالشركة الشرقية وشيكات صادرة من الشركة الشرقية وغير مدرجه بشركة مارترانس وقد تم إجراء مطابقة في ٢٠٢٠/١٠/٢٢ عن الأرصدة في ٢٠١٥/١٢/٣١ وأسفرت عن وجود مبالغ يتعين تسويتها بدفاتر الشركة الشرقية بنحو ٦٩٣,٠٩٩ ألف جنيه ولم يتم تسويتها حتى تاريخه ولم يتم الإنتهاء من مطابقة الأرصدة حتى تاريخه. يتعين سرعة دراسة الفروق المشار إليها و إجراء مطابقة مع شركة مارترانس عن الفترة من ٢٠١٦ حتى تاريخه وما يلزم من تسويات في هذا الشأن لاطهار أرصدة هؤلاء الموردين على حقيقتها في ٢٠٢١/٣/٣١.

- تضمن رصيد الموردين قطاع خاص نحو ١٩,٦٧١ مليون جنيه قيمة المسدد لشركة أطلس كوبكو للمعدات مصر عن أمر تشغيل خارجي رقم OS1٠٧٨٢٥ الصادر في ٢٠١٩/٧/١٠ عن توريد وتركيب قطع غيار عمرات لعدد ١٣ ضاغط بالمجمع الصناعي بأكوتوبر وعلى الرغم من الإنتهاء من تلك الأعمال وذلك بموجب محاضر التركيب المؤرخة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٥/٢١ إلى ٢٠٢٠/٩/٢٢ إلا إنه لم يتم تسوية المبلغ المشار إليه حتى تاريخه .. يتعين إجراء التسوية اللازمة في هذا الشأن .

- نحو ١٥٢,٥٠٠ ألف جنيه باسم مصلحة الضرائب العقارية (النادي الاجتماعي) قيمة رسم ضريبة تصرفات عقاريه لمصيف العاملين بمرسى مطروح تم سدادها في ٢٠١٤/٤/١٦ بناء على موافقة السيد رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب مع الرجوع مستقبلا على البائع نفاذا لاحكام القانون ،ولم نقف على ما تم بشأن تسجيل العقار و تحصيل المبلغ المشار إليه من البائع. يتعين موافقتنا بما تم في هذا الشأن و إجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك .

- بلغ رصيد النقدية بالبنوك في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,٠٠٢ مليار جنيه تتمثل في مبلغ بنحو ٢٤٥,٤٧١ مليون جنيه عملات أجنبية ونحو ٧٥٦,٢١١ مليون جنيه مصري وقد لوحظ في هذا الشأن ما يلي :

- لم نوافي بالأصول الخاصة بالشهادات البنكية لمعظم البنوك الخاصة بالشركة ،حيث بلغ عدد أصول الشهادات المتوافرة لدى الشركة نحو ١٦ بنك فقط من أصل ٣٨ بنك تقريبا ويبلغ إجمالي الأرصدة الدفترية لها نحو ٣٦٦ مليون جنيه فقط تمثل ما نسبته نحو ٣٧% فقط من إجمالي الأرصدة الدفترية للبنوك بالشركة.

يتعين موافقتنا بالشهادات البنكية المطلوبة باعتبارها أحد أهم وسائل التحقق من أرصدة الشركة لدى البنوك لأثر ذلك على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١.

■ واتصالاً بما سبق تضمن رصيد النقدية بالبنوك المشار اليه طبقاً للإيضاح رقم ٢٠ في تاريخ المركز المالي بالخطأ لمبلغ ٦ مليون جنيه قيمة وديعة تخص صندوق التكافل الاجتماعي للعاملين بالشركة ، حيث لا تعتبر قيمة الوديعة المشار اليها ضمن النقدية المتاحة للاستخدام في أنشطة الشركة.

يتعين اجراء التصويب اللازم لاستبعاد المبلغ المذكور من رصيد النقدية وتعليته على حساب الأرصدة المدينة لأثر ذلك على القوائم المالية والإيضاحات المتممة للشركة في تاريخ المركز المالي.

- بلغ رصيد التزامات منحة نهاية الخدمة - التزامات غير متداولة مبلغ نحو ٥٦٢,١٢٤ مليون وكذا مبلغ نحو ١٧,٨٤١ مليون جنيه التزامات متداولة بإجمالي قدره نحو ٥٨٠ مليون جنيه دون اجراء دراسة اكتوبرية بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٣٨ "مزايا العاملين" وأثر ذلك على صحة رصيد الالتزامات المشار اليها ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بالإفصاح اللازم عن المعلومات المطلوبة طبقاً لمتطلبات المعيار المذكور.

يتعين الالتزام بمتطلبات المعيار المذكور وإجراء التصويبات والإفصاحات اللازمة لأثر ذلك على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ نحو ٤٧١,٢٣٨ مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي:-

- عدم الأخذ في الاعتبار الفروق الضريبية المتوقعة نتيجة عدم توافر المستندات الدالة علي تمام التصدير للشركات العاملة بنظام المناطق والأسواق الحرة وذلك خلال الفترات المكون عنها المخصص والجدير بالذكر ان الشركة تحملت عن تلك المخالفة فروق ضريبية خلال الفترة من ٢٠١٢/٧ حتى ٢٠١٤/٦ نحو ١٥,٨ مليون بخلاف الضريبة الاضافية .
- تضمن المخصص المشار اليه نحو ٢٧,٣ مليون جنيه عن فروق ضريبية المرتبات المتوقعة في حين ان ضريبة المرتبات هي ضريبة شخصية يقع عبئها علي العاملين بالشركة .
- تم حساب المخصص علي اساس القيمة الحالية للالتزامات المتوقعة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ولم يتم اعادة حساب القيمة الحالية لتلك الالتزامات في ٢٠٢١/٣/٣١ وما لذلك من اثر علي صحة رصيد المخصص

يتعين اعادة النظر في مخصص الضرائب المتنازع عليه في ضوء ما سبق .

- بلغ رصيد مخصص المطالبات القضائية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٥٩,١٦٠ مليون جنيه حيث اعتمدت الشركة في تقدير رصيد المخصص في تاريخ المركز المالي الحالي على نتائج الدراسة المعدة سابقا في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن طريق القطاع القانوني بالشركة دون تحديثها في تاريخ المركز المالي الحالي لإمكان التحقق من الرصيد المشار اليه ، فضلاً عن أوجه القصور التي شابت الدراسة المعدة سابقاً وعدم دقة تطبيق نتائج تلك الدراسة ، حيث لم تقم الشركة بتحديد القيمة المذكورة للمخصص في ضوء نسب الخسارة المتوقعة من الشركة للقضايا في مراحل التقاضي المختلفة وذلك لتحديد قيمة الالتزامات المتوقعة والالتزامات المحتملة في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات المحتملة" ، حيث تضمنت معظم قيمة المخصص مبالغ تمثل التزامات محتملة (نسبة خسارتها اقل من ٥٠%) وليست متوقعة وهو ما يتطلب الإفصاح عنها فقط طبقاً لمتطلبات المعيار المشار اليه ، كما لم تتضمن الدراسة المذكورة تحديد قيمة للالتزامات المتوقعة الناشئة عن عدد كبير من القضايا وخاصة أن عدد كبير منها في مراحل الاستئناف والنقض ، إضافة إلى صعوبة كبيرة في تمييز القضايا التي تخص التزامات متوقعة عن التي تخص أصل متوقع وخاصة في مرحلة النقض والاستئناف لعدم وضوح عبارة (مطعون ضده ، مستأنف ضده) في ضوء عدم تضمن بيان القضايا لبيانات تفصيلية عن طبيعة القضايا لأمر الذي قد يؤثر على قيمة المخصص المذكور والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة التي يتم الإفصاح عنها.

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء ما سبق مع ضرورة اجراء التصويبات اللازمة على رصيد المخصص المذكور والحسابات ذات العلاقة وكذا الإفصاحات اللازمة لأثر ذلك على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١.

- بلغت ضريبة الدخل الجارية المستحقة وفقاً للبيانات الضريبية (مصروف الضريبة الجارية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١ ، الدفعة المقدمة، المبالغ المخصومة بمعرفة الغير) مبلغ نحو ٦٣٣,٢٥٣ مليون جنيه في حين كانت الضريبة المستحقة بالقوائم المالية الدورية ومن واقع الدفاتر والسجلات مبلغ نحو ٦٥٥,٩٤١ مليون جنيه اي بزيادة نحو ٢٢,٦٨٧ مليون جنيه ولم نقف علي اي التزامات علي الشركة تجاه المصلحة مقابل تلك الفروق .

يتعين بحث اسباب الفروق المشار اليه وموافقتنا بالنتائج للوقوف علي مدي صحة رصيد ضريبة الدخل الجارية المستحقة في ٢٠٢١/٣/٣١.

- عدم موافقتنا بالشهادات المؤيدة للمبالغ المخصومة من الشركة بمعرفة الغير وبالبالغة نحو ١٠١,٨٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٣/٣١

يتعين موافقتنا بالشهادات المشار اليها .

- اغفلت الشركة رد الاهلاك المحاسبي الخاص بأصول حق الانتفاع (المحسوب عن الفترة) الي الوعاء الضريبي والبالغ نحو ٢٩,٨٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لأحكام المادة ٢٤ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وما لذلك من اثر علي صحة حساب مصروف الضريبة وكذا رصيد الضريبة المستحقة .  
يتعين اجراء التصويب اللازم .

- اصرار الشركة علي مخالفة أحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته الصادرة بالقرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الضريبة علي المبالغ التي تدفع لغير المقيمين وذلك وفقا لسعر الضريبة المنصوص عليه بالمادة رقم ٨ من القانون المشار اليه حيث تقوم الشركة بحساب ضريبة قطعية بنسبة ١٠ % مما يتقاضه الخبراء الاجانب (خبراء للاشراف علي تركيب الماكينات وللتدريب والتي تربطهم بالشركة علاقة تبعية) الامر الذي يكيد الشركة ضريبة اكثر من المستحقة فعليا كونها تتحملها الضريبة نيابة عن الخبراء(بلغت الضريبة المسددة في العام السابق نحو ٥٨٧ الف جنيه وخلال الفترة المنهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٩٧ الف جنيه)

نكرر التوصية بضرورة حصر كافة الضرائب المسددة فعليا خلال الفترات التي تلي صدور القرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ وكذا المبالغ المستحقة وفقا لصحيح القانون ومخاطبة مصلحة الضرائب نحو استرداد تلك الفروق.

- مخالفة الشركة عند تقديمها لاقرار ضريبة الدخل عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك في ٢٠١٩/١٠/٢٨ لأحكام المادة الثالثة من مواد الاصدار لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ "قانون التاجير التمويلي والتخصيم" فيما تضمنته من ان تطبيق علي عقود التاجير المبرمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون (٢٠١٨/٨/١٥) ذات الاحكام والقواعد المقررة ضريبيا وقت ابرامها وذلك الي حين انتهاء مدتها والتي تتمثل في اعتماد قسط الايجار ضمن المصاريف واجبة الخصم الا ان الشركة قامت بالتوقف عن تلك المعالجة وقامت بأهلاك الاصول الناتجة عن تلك العقود في ضوء المعالجة المحاسبية لها وفقا للقواعد الضريبية المقررة بالمواد ٢٥-٢٦ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك اعتبارا من تاريخ التطبيق الاولي في بداية العام المالي ٢٠١٩/٠١٨ وما لذلك من اثر علي صحة مصروف الضريبة عن العام المشار اليه وكذا الضريبة المؤجلة للفترة الحالية (لتضمن رصيد الضريبة المؤجلة الضريبة المحسوبة عن تلك الاصول في العام السابق ٢٠١٩/٢٠١٨ المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠).

اتصالا بما سبق قامت الشركة عند حساب مصروف الضريبة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بأعتماد مصروف الايجار التمويلي بنحو ٧٩ مليون جنيه تقديريا (يمثل متوسط المستحق خلال السنوات السابقة) دون الاخذ في الاعتبار اعادة حساب قسط الايجار عن الفترة في ضوء تغير اسعار الفائدة وفي ضوء المعالجة المحاسبية التي كانت متبعة سابقا قبل تطبيق المعيار الجديد رقم ٤٩ وما لذلك من اثر علي صحة حساب مصروف الضريبة للفترة المشار اليها.  
يتعين اتخاذ اللازم نحو تدارك ما سبق والافادة .

- اغفلت الشركة الاخذ في الاعتبار الاهلاك المحاسبي المحسوب خلال الفترة عن الاستثمارات العقارية والبالغ نحو ٥٤٨ الف جنيه عند حساب الالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن اختلاف الاهلاك المستخدم في تحديد صافي الربح الضريبي عن الاهلاك المستخدم في تحديد صافي الربح المحاسبي (حيث تم تضمين اهلاك الاستثمارات ضريبيا ولم يتم تضمينه محاسبيا) تطبيقا لمتطلبات الفقرة ١٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ وما لذلك من اثر علي صحة الضريبة المؤجلة .  
يتعين اجراء التصويب اللازم

- مازالت حسابات الشركة تتضمن أصول وأعباء ومصروفات تحت بند خدمات إجتماعية (النادى الرياضى والاجتماعى للشركة) ، والنادى الرياضى خاضع لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باعتباره شخصيه اعتبارية مستقلة وقد بلغ قيمة ما أمكن حصره من الأصول التي تم توفيرها لخدمه أغراض النادى نحو ٣٦ مليون جنيه وبلغت قيمه تلك الاعباء خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٥,٦٨٢ مليون جنيه تم تحميلها على حساب خدمات إنتاجية وذلك بالمخالفة لقرار مجلس الإدارة بجلسته رقم السنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١/٣٠ على تحميل مصاريف النادى الرياضى والاجتماعى الأخرى على (حساب دائنو توزيعات - حصة العاملين خدمات) ، هذا بخلاف بعض المصروفات الأخرى مثل أقساط التأمين على أصول ومرافق النادى وتكاليف الحراسه وغيرها والتي تتحملها الشركة وقد تبين قيام الشركة بتحديد نسب تحمل لمصروفات النادى ( الأجر ٨٥% منها والكهرباء ٧٠% تخص الصالة المغطاة و ٣٠% تخص النادى دون الوقوف على مبررات ذلك ومخالفته لقرار مجلس الإدارة المشار إليه ، وذلك على الرغم من ان المجلس القومى للرياضة حدد الموارد الماليه للنادى بالقرار رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٨ وكذا المادة رقم ٨١ مكرر من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والتي تقضى بتخصيص كل شركة او مصنع ٠,٥% على الاقل من الارباح السنويه للنادى التابع لها وقد تبين انه يخدم ايضا غير العاملين بالشركة وله مصادر إيرادات أخرى خاصة به من مزاوله الأنشطة المختلفة (أكاديميات والإشتراك فى البطولات) ولم تتأثر بها حسابات الشركة ، كما ان جمعية النادى الاجتماعى للشركة الشرقية المشهورة برقم ٨١٨ لسنة ١٩٦٧ والخاضعة لقانون الجمعيات الاهلية لقانون الجمعيات الاهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والمعدل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ وتخضع لاشرف وزارة التضامن الاجتماعى تعتبر شخصية اعتبارية مستقلة.

هذا وقد سبق الاشارة لذلك بتقاريرنا السابقة وأوصت الجمعية العامة للشركة بجلستها في ١٦/١٠/٢٠١٩ بدراسة الموقف القانوني للنادي وفصل حساباته عن الشركة، الا انه حتى تاريخه لم نواف بما تم في هذا الشأن. يتعين تحديد المسؤولية بشأن مخالفة احكام قرار مجلس الإدارة المشار إليه وسرعة فصل حسابات النادي الرياضي وكذا جمعية النادي الإجتماعي للشركة لما لذلك من اثر على حسابات التكاليف المختلفة وتطبيقا للقرارات والقوانين المنظمة لهذا الشأن.

- ما زال نظام التكاليف المطبق بالشركة يحتاج للتطوير حتى يفى بالغرض وبه العديد من أوجه القصور وأهمها:-
- عدم وجود نظام تكاليف معيارية لتحديد الإنحرفات وأسبابها ومعالجتها .
  - عدم تحديد مستويات الإتمام للإنتاج في كافة مراحل التشغيل .
  - عدم تحميل الإنتاج غير التام بنصيبه من المصروفات غير المباشرة .
  - عدم تحميل الإنتاج التام بمصنعي الرصافة والطالبية بنصيبهم من المصروفات الصناعية غير المباشرة وتحميل القيمة على إنتاج مصنع أكتوبر .
  - عدم الدقة في إعداد مراكز ربحية للأنشطة ، وكذا تقدير تكاليف بعض الأنشطة بالورش الفنية (الخرطة، النجارة) بتكلفة معيارية
  - عدم التوزيع السليم لمصروفات الطاقة وتحميل المصانع المتوقفة بنصيب منها ،وتحميل الإنتاج المشترك والتصنيع الأجنبي بنسب ثابتة من إجمالي تكاليف المصانع.
  - عدم الوقوف على اسس واضحة وكذا سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومفوضات التصنيع للغير والإنتاج المشترك والدورة المستندية لتداول تلك المخلفات ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء واثره على التزامات الشركة.
- الأمر الذي يتعين معه تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة حتى يفى بالغرض منه مع اجراء التصويب اللازم فيما تم الاشارة اليه.

استمرار تحميل تكاليف إنتاج السجاير بتكلفة مرفوضات جذور الدخان المستخدمة في صناعة المعسل والبالغة في ٢٠٢١/٣/٣١ كمية نحو (١٢٩٧) طن وتقدر تكلفتها تقديريا بنحو ٢٠ مليون جنيه (استرشادا بسعر صنف جذور FC) الامر الذي يؤدي الى اظهار تكلفة إنتاج السجاير على غير حقيقتها. يتعين اجراء التصويب اللازم بتحميل المرفوضات المشار اليها ضمن تكلفة صناعة المعسل وتخفيض تكلفة إنتاج السجاير بها.

بلغ ما تم تخفيضه لتكاليف الإنتاج بالقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٩,٣٨٦ مليون جنيه (تمثل ما تم اضافته لمخزن المخلفات تخفيضا للإنتاج) حيث تم تأثير قوائم تكاليف شهر سبتمبر وديسمبر ومارس فقط بنحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ، ٦,٩٢٩ مليون جنيه ، ٦,٩٦٧ مليون جنيه على التوالي دون تحميل باقى نصيب الشهور الاخرى من ذلك المبلغ تتمثل في ماتم اضافته للمخلفات عن الربع الاول والثاني من العام المالي وما لذلك من اثر على تقييم المخزون شهريا وتكلفة المبيعات ونتائج الفترة. يتعين اجراء التصويب اللازم بقوائم التكاليف بتأثير ما يتم اضافته شهريا لمخزن المخلفات وصولا للتقييم السليم للمنتجات.

تم تحميل تكاليف إنتاج الفترة بالخطأ بقيمة شراء جهاز تحليل غازات العوادم المنبعثة كامل بمشتملاته (امر التوريد رقم ١٩٥٠/١٩٥٠ في ٢٠٢٠/٦/٣) بنحو ٣٠٤ الف جنيه وما له من اثر على تكلفة الفترة وتقييم المخزون ونتائج الاعمال والفترة وكذا الرقابة على ذلك الاصل وصحة مسبق باثبات الجهاز المشار اليه ضمن حساب الاصول الثابتة. يتعين اجراء التصويب اللازم لما سبق وحصر كافة المعالجات المحاسبية المماثلة وتصويبها والعمل على اسناد كافة تلك الاصول كعهد شخصية للرقابة عليها.

تضمن إيرادات اخرى بالخطأ رد انخفاض لمخزون قطع غيار راكدة بمبلغ بقيمة ٢٥ مليون جنيه تم تقديره في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وقامت الشركة باجراء تسويات خاطئة بشأنه حيث تبين ما يلي :-

- رد مبلغ بقيمة ١٥ مليون جنيه سبق ان تم تقديره لاصناف بنحو ١٥,٨١٣ وتم صرفها وتحميلها بكامل قيمتها بالخطأ على تكاليف الإنتاج دون مراعاة الانخفاض المقدر لها وصحة ما سبق استخدام مجمع الانخفاض مقابل تخفيض تكاليف الإنتاج بتلك القيمة.

- رد مبلغ بقيمة ١٠ مليون جنيه مقابل اصناف بنحو ١٧ مليون جنيه تم اقتراح استخدامها بقيمتها الدفترية لبرامج تبادلية ضمن شراء ماكينات من موردين اجانب وصحة ما سبق تضمنين رد الانخفاض كتخفيض لتكلفة المبيعات والافصاح عنه بصفة مستقلة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم "٢" المخزون.
- يتعين اجراء التصويب اللازم لما له من اثر على تكلفة المبيعات ومجمل الربح والايرادات الاخرى.

- لم نواف ببعض البيانات الهامة والتي تمثل قيذا على نطاق المراجعة وقد تم الاشارة الى بعضها ضمن الملاحظات المذكورة بالتقرير وكانت كالتالي :-

- بيان شامل من القطاعات المالية يوضح كافة السرقات والعجوزات والاختلاسات (بخلاف مخازن البيع) وادى حادثة تتعلق باصل من اصول الشركة او حق من حقوقها تمت من قبل العاملين بالشركة عن قصد او اهمال او من قبل الغير ، وكذا كافة البضائع التالفة والمحرزة على مستوى كافة المخازن خلال الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١ على مستوى الشركة واثر ذلك على الحسابات المختصة.
- شهادات مؤيدة من الغير لاصناف قطع الغيار لديهم على النحو الوارد تفصيليا بالتقرير.
- بيان بما تم من مزايادات خلال الفترة بشأن بيع الماكينات المكهنة التي ضمن خطة الاستبدالات مع الموردين ونتائج اعمالها تفصيليا ، وكذا نسخ ضوئية من قرارات تشكيل اى لجان خلال الفترة المالية بشأن ذلك لما لذلك من اثر على تسوية ارصدة الموردين الاجانب.
- سبل الشركة لجرد والمعالجة المحاسبية لمخلفات ومرفوضات التصنيع للغير والانتاج المشترك والدورة المستندية لتداول تلك المخلفات ومايتصل بذلك من حقوق لهؤلاء العملاء واثره على التزامات الشركة.
- بيان بكافة البضائع الموجودة بالشركة تخص الغير.
- موقف الشركة النهائي من استغلال موقع المانسترلى والاجراءات المتخذة فى ضوء ذلك والتراخيص المؤيدة لها وكذا موقف الشركة بشأن مبنى موقع نياز و كذا الاصول الاخرى من الات ووسائل نقل المحولة مع مواقع الزمر والمانسترلى وما يستتبعه ذلك من اثر على صحة عرض تلك الاصول كاستثمارات عقارية.
- تكرر التوصية بضرورة تحديد المسؤولية بشأن ما سبق وموافاتنا بكافة المستندات المؤيدة لاجراءات الشركة فى هذا الشأن وصولا الى الحفظ من قبل النيابة الوارد برد الشركة .

- لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/٣/٣١ (الإيضاح رقم ٢١، ٢٣) عن الأثار المتعلقة بتطبيق نص المادة رقم ٤٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأيضا نص المادة رقم ٥١ من القواعد الخاصة بقيد وشطب الأسهم الخاصة بالبورصة المصرية في شأن فترة احتفاظ الشركة بأسهم الخزينة والتي يجب ألا تزيد عن عام واحد من تاريخ شراؤها وإلا يجب عليها اتخاذ إجراءات تخفيض رأسمالها وإتباع الإجراءات المقررة لذلك بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وأيضا قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، حيث اكتفت الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاح رقم ٢١ عن عدد الأسهم التي مر على شراؤها أكثر من عام دون التصرف فيها والذي بلغ ٧٩٧٢٠٤ سهم في تاريخ المركز المالي دون الإشارة إلى أن هذه الأسهم أصبحت غير قابلة للبيع ويتعين اتخاذ إجراءات تخفيض رأسمال الشركة بالقيمة الاسمية لتلك الأسهم في ضوء القوانين السابقة ، فضلا عن عدم الإفصاح عن الخسائر الإجمالية المحققة في تلك الحالة سواء بقائمة الدخل او حقوق الملكية والتي تتمثل في تكلفة شراء تلك الأسهم وعمولات الشراء المتعلقة بها والبالغة نحو ٩,٧٩٦ مليون جنيه ، منها نحو ٧٩٧,٢٠٤ ألف جنيه تمثل القيمة الاسمية للأسهم التي سيتم إعدامها والباقي نحو ٩ مليون جنيه خسائر محققة بحقوق الملكية كنتيجة لما سبق.

يتعين تصويب الإفصاحات وإجراء الإفصاحات اللازمة في ضوء ما سبق لأثر ذلك على القوائم المالية للشركة في تاريخ المركز المالي، كما يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات في شأن أسهم الخزينة غير المباعة بعد مرور عام من تاريخ شراؤها في ضوء القوانين والقواعد السابق الإشارة إليها.

- واتصالا بما سبق لوحظ عدم صحة إفصاح الشركة عن معاملات بيع وشراء أسهم الخزينة بقائمة التدفقات النقدية باعتبارها تسوية لرصيد النقدية بالقائمة ضمن البنود الخاصة بالنقدية وما في حكمها ، حيث تعتبر التعاملات على أسهم الخزينة ضمن بنود الأنشطة التمويلية للشركة في ضوء متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤ "قائمة التدفقات النقدية" الفقرة رقم ١٧ وكذا التعريفات الخاصة ب "ما في حكم النقدية" و"أنشطة التمويل" الواردة بالفقرة رقم ٦ من المعيار المذكور.

- فضلا عن الإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة (الإيضاح رقم ٤٦) عن قيام الشركة بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية بشأن تطبيق معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ٤ "قائمة التدفقات النقدية" دون أي اشارة الى نتائج التقييم المشار اليه وطبيعة هذا الأثر.

يتعين إجراء التصويبات اللازمة في ضوء متطلبات المعيار المذكور لأثر ذلك على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١.

- قيام الشركة بأدراج مبلغ نحو ٥,٥٣٣ مليار جنيه بغائمة التدفقات النقدية تمثل استثمارات في سندات (منها ١,٠٠٣ مليار جنيه استثمارات في سندات دولارية بأجل من ٢ الي ٥ سنوات - ٤,٥٣٣ مليار جنيه استثمارات في سندات حكومية ) ضمن مكونات النقدية وما في حكمها بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٧ من معيار المحاسبة المصري رقم ٤ حيث لم تستوفي تلك الاستثمارات شروط التبويب ضمن النقدية وما في حكمها الواردة بالفقرة المشار إليها وعليه يجب تبويبها ضمن أنشطة الاستثمار .  
يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بمتطلبات المعيار المشار اليه .

### الاستنتاج

وفيما عدا تأثير ما جاء بعاليه في الفقرات السابقة ،لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ وعن أدائها المالي و تدفقاتها النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .  
مع عدم اعتبار ذلك تحفظا

- استمرار عدم اجراء رفع مساحي ومعاينه لكافة أراضي ومباني الشركة بمواقعها المختلفة علاوة علي موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض ممتلكات الشركة (أراضي ومباني) والبالغ قيمتها الدفترية بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢,٨٣ مليار جنيه بالإضافة إلى عدم موافاتنا بشهادة من مكتب السجل العيني التابع لمصلحة الشهر العقاري محددا فيها رقم تسجيل كل عقار أو أرض والحدود الاربعة والحوض والزمام الذي تقع فيه الارض او العقار .  
الجدير بالذكر انه بالرغم مما ورد برد الشركة سابقا "بصدور قرار لجنة المراجعة بإجتماعها رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ بتكليف اللجنة المشكلة لدراسة ومطابقة عقود الملكية الخاصة بممتلكات الشركة بالاستمرار في عملها لعمل سجل عيني للمناطق التي يتوافر بها السجل العيني وعمل رفع مساحي للمناطق التي لا يتوافر بها السجل العيني" الا انه وحتى تاريخه لم يتم موافتنا بأي اجراءات متخذة في هذا الشأن .

يتعين سرعة اجراء الرفع المساحي لكافة اراضي ومباني الشركة بمواقعها المختلفة واستخراج الشهادات المشار اليها حفاظا علي ممتلكات الشركة.

- لم تقم الشركة باتخاذ اجراءات تسجيل كل من قطعتي ارض الشركة بتقسيم الجمعية التعاونية لمحدودي الدخل بمنطقة الابيض ،وعقار الشركة بمنطقة علم الروم ،ومخزني واستراحة الشركة بأكتوبر بالحي الرابع ،واستراحة الشركة ببني سويف .  
يتعين اتخاذ اجراءات التسجيل بشأن ما سبق.

- استمرار عدم استغلال ارض الشركة امام المجمع الصناعي بمدينة السادس من أكتوبر والمشتراه منذ عام ١٩٩٩ بمبلغ نحو ٣٤,٥ مليون جنيه والبالغ مساحتها نحو ٣٩ فدان والجدير بالذكر ان ردود الشركة المتعاقبة في هذا الشأن هو انه مخطط استغلال الموقع كنادي رياضي للعاملين دون موافتنا بالدراسات التي تمت في هذا الشأن ومدى جدواها وموقف التراخيص المؤيدة لردود الشركة ومدى استقرار موقف الادارة علي هذا الاستغلال وذلك للوقوف علي صحة تبويب تلك الاراضي في ضوء متطلبات معايير المحاسبة المصرية .  
نكرر التوصية نحو سرعة استغلال الموقع المشار اليه بما يعود بالنفع علي الشركة مع موافاتنا بكافة المستندات المؤيدة للرد .

- تبين ان قطعة الأرض رقم ٦٠ حوض داير الناحية نمرة ١٧ بمحافظة المنوفية بمساحة نحو ٢٩٣ متر مربع المملوكة للشركة والتي الت اليها ضمن ممتلكات شركة الدفراوي عن طريق التأميم بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ مؤجرة للتربية والتعليم بأيجار شهري قدره ٧,٤٥ جنيه وعلي الرغم من رد الشركة بأنه تم موافاتنا بعقد الايجار الا ان ما تم موافاتنا به هو ما يفيد التأميم دون موافاتنا بالموقف القانوني للحالة المشار اليها ومدى سريان العقود .  
نكرر التوصية بضرورة موافاتنا تفصيلا بالموقف القانوني للارض المشار اليها واجراءات الشركة المتخذة نحوها مؤيدة بالمستندات .

- بلغت التكلفة التاريخية للاصول الثابتة (الات ومعدات- سيارات) الصادر بشأنها قرارات تكهين حتي ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ نحو ٣٦٠,١ مليون يرجع بعضها للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ .  
يتعين سرعة اجراء التصرف الاقتصادي بشأن تلك الاصول بما يعود بالنفع علي الشركة .

- استمرار الانخفاض الكبير في فترة كفاية الأرصدة الإستراتيجية لأصناف الدخان الخام بالشركة حيث بلغت كمتوسط عام في تاريخ المركز المالي نحو ٦,٩ شهر فقط ، وذلك بالمخالفة للسياسة العامة المحددة عن طريق مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن والتي تقضي بضرورة توافر حد أدنى من المخزون الاستراتيجي من خام الدخان في أي وقت بما يكفي احتياجات الشركة لمدة اثني عشر شهرا وذلك في ضوء متوسطات الاستهلاك لأصناف الدخان الخام وكذا في ضوء المدة الطويلة اللازمة للشراء من تاريخ بداية طرح المناقصة وحتى دخول الخامة مخازن الشركة والتي تصل لمدة عام كامل حسب رأى الفنين بالشركة، وما يمثله ذلك من مخاطر على العملية التصنيعية والإنتاجية بالشركة وما قد يكون لذلك من أثر على قدرة الشركة على الوفاء بخطتها التسويقية والبيعية .
- يتعين العمل على سرعة تلافي أسباب ما سبق مع وضع الخطط اللازمة لتدارك مخاطر الانخفاض الكبير في المخزون الاستراتيجي لخام الدخان بالشركة وإفادتنا بما يتم في هذا الشأن.
- تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٣٧,٣٨١ مليون جنيه منذ عدة سنوات باسم الشركة العامة لصناعة الورق/راكنا منها نحو ٢,٥ مليون جنيه شيكات مرفوضه من البنك ، و في ضوء كتاب الشركة القابضة المؤرخ ٢٠١٧/١٠/١٥ بتعهدها بان تكون الضامنه لكافة المبالغ المستحقه على الشركه المشار اليها حال عدم قيامها بالسداد ورغم هذا التعهد إلا إنه لم يتم تحصيل المديونية وقد أفادت الشركة بردها على موافقة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية على سداد المديونية المستحقه على شركة راكنا من نصيبهم في أرباح الشركة القابضة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وهو الأمر الذي لم يتم حتى تاريخه .
- يتعين سرعة إتخاذ الاجراءات اللازمه لتحصيل تلك المديونية ،حفاظا على حقوق الشركة وتوفير السيوله اللازمه لمزاولة النشاط .
- مازال حساب الأرصدة المدينة اخرى يتضمن بعض الارصدة المتوقفة والمرحلة منذ سنوات بنحو ٦,٣٥٤ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١١ عبارة عن (واقعة إختلاس بخزينة مصنع الرصافة بالإسكندرية ، بضاعة مصادرة بمخزن الشركة بمحافظة قنا ،حادث سرقة بمخزن الاسماعيلية ، سرقة مخزن اكتوبر ،بضاعة مصادرة بمخزن الاسماعيلية ،حادث سرقة ببلقاس) ،وقد تم مراعاة إضمحلال تلك المبالغ .
- يتعين موافاتنا بالإجراءات القانونية لاسترداد المبالغ المشار إليها والإفراج عن البضائع المصادرة للاستفادة منها بالبيع وعدم الاكتفاء بما تم تكوينه من انخفاض في القيمة.
- وافق مجلس الادارة بجلسته رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥ على دعم صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة الشرقيه للدخان بنسبة ١٠% شهريا من الاجور الأساسية للعاملين ،ونسبة ١% علي الأقل تدفع سنويا من اجمالي الاجور الأساسية للعاملين ،على أن تكون من فائض الحصة النقدية لتوزيعات العاملين السنوية هذا وقد بلغ الدعم المسدد للصندوق نحو ٣١,١٥٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ منها نحو ٥,٠٢٤ مليون جنيه خاصة بفترة المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- وذلك بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل ولائحته التنفيذية حيث تنص المادة رقم ١٩٦ منها "ثانيا/إذا كان النظام يحدد للعمالين نصيبا في الأرباح يزيد على ١٠% ولا يجاوز مجموع الأجر السنوية للعمالين بالشركة يجنب نصيب العمالين في الزيادة على ال ١٠% في حساب خاص يستثمر لصالح العمالين ويجوز توزيع مبالغ منه على العمالين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح لسبب خارج عن إرادة الشركة.
- وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من إنشاء صندوق التأمين الخاص بالعمالين بالشركة الشرقية "إيسترن كومباني" صرف مكافأة نهاية خدمة للعمالين السابقين بعد بلوغهم سن التقاعد.
- يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية في شأن ما تقدم.
- مازالت الشركة تتحمل خسارة إنشاء مجمع الصالات المغطاء بمنطقة العمرانية بالجيزة رغم إعادة تشكيل مجلس أمناء الصالة بالقرار رقم ٥٥٦ لسنة ٢٠١٧ بشأن إدارة أعمال الصالة لتفادي الخسائر المتتالية لها حيث بلغت الأصول الثابتة الخاصة بالمجمع نحو ٨٢,٤٤ مليون جنيه وتبلغ المصروفات المباشرة المتعلقة بالصالة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٩,٢١٨ مليون جنيه (أجور - إهلاك - مصروفات عمومية) هذا بخلاف ما لم يتم حصره من نصيب الصالة من المصروفات الخدمية الأخرى مثل (الحراسة والزراعات والنظافة والتأمين) في حين بلغت إيرادات الصالة لذات الفترة نحو ٨,٨٩١ مليون جنيه بخسارة نحو ٧,٣٢٧ مليون جنيه (علما بأن خسائر الصالة منذ إنشائها حتى ٢٠٢١/٣/٣١ بلغت ٢٩,٢٥٣ مليون جنيه).
- يتعين ترشيد النفقات وإعادة النظر في نظام التشغيل الحالي بما يعود بالنفع على الشركة.

- مخالفة الشركة لأحكام المادة ٨٣ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تقديم الأقرار الضريبي خلال اربعة اشهر تالية لتاريخ انتهاء السنة المالية بالنسبة للأشخاص الاعتبارية ،حيث لم تقم الشركة بتقديم اقرارها الضريبي (عن العام المنتهي في ٢٠٢٠/٦/٣٠) حتي تاريخه وما قد يترتب علي ذلك من تحمل الشركة لغرامات نتيجة ذلك .  
يتعين تحقيق اسباب ما سبق والافادة .

- استمرار العديد من الملاحظات السابق الاشارة اليها بتقاريرنا السابقة والمتعلقة بسلامة بعض التصرفات وقد اوصت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٦ باحالة الملاحظات التي تم الاشارة اليها بتقاريرنا السابقة (مازالت قائمة) للشئون القانونية بالشركة وتتمثل تلك الملاحظات فيما يلي:-

١- ملاحظات تم تشكيل لجنة لدراساتها وانتهت من اعمالها ولم يتم اتخاذ اي اجراء في شأنها نورد اهمها فيما يلي :-

١/أ - ملاحظات على أوجه القصور في بعض العقود الخاصة بتصريف مخلفات الانتاج (تراب/جذور) تم تشكيل لجنة بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بالقرار رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٨ لدراسة تلك الملاحظات وانتهت في تقريرها الي اتفاقها مع رأى السادة مراقبي الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بشأن ما ورد بملاحظاتهم و اوصت اللجنة بتقريرها الي ضرورة تحديد المسؤولية من خلال اجراء التحقيق الا انه حتى تاريخه لم يتم اتخاذ اي اجراء في هذا الشأن من قبل مجلس ادارة الشركة الشرقية.

١/ب - ملاحظات تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٦/٣٠ والتي تتطلب تحديد المسؤولية وقد صدر بشأنها قرار من الجمعية العامة للشركة الشرقية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٩/٣٠ بخصوص تشكيل لجنة لدراستها وتم تشكيل اللجنة المشار اليها بموجب القرار رقم ١٦٩ لسنة ٢٠١٨ وانتهت بتقريرها النهائي المؤرخ ٢٠١٩/٢/٢٧ الي عدة توصيات تتفق مع رأى مراقب الحسابات إلا أنه لم يتم تفعيلها حتى تاريخه ونورد فيما يلي جانب من تلك الملاحظات:-

- تحمل الشركة خسائر بنحو ٢٠ مليون جنيه تمثل اقساط التأجير التمويلي المدفوعة عن خط ال ESS عن الفترة من ٢٠١٢ وحتى تاريخ انتهاء عقد التأجير في ٢٠١٧ نظرا لتوقف الخط منذ ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٨/٩/٢٥ (تاريخ التشغيل ) نتيجة نقله من موقع الطابية الي المجمع الصناعي بالساحل من اكتوبر وطول فترة التركيب التي بدأت منتصف عام ٢٠١٧ والفترات التي سبقت البدء في اعمال التركيبات دون مبررات تذكر.
- تضمنت الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ نحو ١٤,٦ مليون جنيه تخص المشروع JDE منذ عام ٢٠٠٠ والمقرر أن ينتهي في ٢٠١٢/٦/٣٠ ثم تم المد إلى يولييه ٢٠١٤ ،فضلا عما تحملته الشركة بمصروفاتها نحو ٢٠,٤ مليون جنيه منذ بداية المشروع وحتى تاريخه ومما سبق يتبين عدم وضوح الرؤية المتكاملة لمشروع JDE والذي إستغرق نحو تسعة عشر عاما حتى تاريخه وتأخر تنفيذه حوالي سبعة أعوام ولم ينتهي حتى تاريخ الفحص حيث تبين عدم تحقيق الهدف من إستخدام النظام وعدم الإعتماد عليه بصورة يومية في العمل فضلا عن عدم إستخراج موازين مراجعة وقوائم مالية موثقة حتى تاريخ إعداد القوائم المالية في ٢٠١٩/٩/٣٠ وقد قامت الشركة بعمل إضمحلال بكامل تلك القيمة وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ المعقود بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ والذي أكد في منطوقه كافة ملاحظتنا على مدار الأعوام السابقة بأنه لا جدوى لبذل الجهد والوقت والتكاليف على نظام لا يطبق معايير الحوكمة وغير مرتبط بجميع مراحلها.
- بشأن سداد الشركة نحو ٨٣,١٥٧ مليون جنيه لمصلحة الضرائب بموجب نموذج ٣٧(خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧) وهي تمثل قيمة فروق فحص وغرامات تقديم الأقرار غرامات تأخير سداد الضرائب المستحقة عن سنوات الفحص من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١ .
- انتهت لجنة الطعن (قيمة مضافة) بشأن النزاع القائم بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية عن فروق الفحص الناتجة عن الفترة من ٢٠١٢/٧ وحتى ٢٠١٤/٦ عن فروق مستحقة علي الشركة بنحو ٣٤,٧٤٢ مليون جنيه.
- لم تقم الشركة بإظهار ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) على حقيقتها عند زيادة أسعار السجائر والسيجار في شهر يوليو ٢٠١٤ ولتدارك الخطأ قامت بحساب الضريبة بنحو ١٢,٤ مليون جنيه ضمن إقرار شهر أغسطس ٢٠١٧ مما قد يحملها ضريبة اضافية توازي ما يقرب اصل مبلغ الضريبة .فضلا عن ضياع نحو ٢ مليون جنيه عائد مقدر عن المبلغ المدفوع بالزيادة عن إقرار أغسطس ٢٠١٤ حيث تم خصم الزيادة ضمن إقرار أغسطس ٢٠١٦ بنحو ٨,٢ مليون جنيه .
- تحملت الشركة ضرائب مبيعات بنحو ٤,٥ مليون جنيه عن مبيعات دخان الببية الفرجيني عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ نظرا لعدم تقديم اي مستندات للجنة الداخلية في هذا البند توضح ان قيمة مبيعات الببية الفرجيني منفصلة عن قيمة مصاريف التوزيع والترويج (وفقا لما ورد بقرار اللجنة) مما حدي باللجنة الداخلية للحكم بعدم احقية الشركة في هذا البند.



- قيام الشركة بسداد مبلغ نحو ٢,٧ مليون جنيه في يوليو ٢٠١٨ تمثل ضريبة مبيعات عن البضاعة المسروقة خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة عدم قيام الشركة بتقديم المستندات المؤيدة لتلك الحوادث علاوة علي ما تحمته الشركة من ضريبة اضافية نتيجة التأخر في سداد المبلغ المشار إليه.
- اسفرت نتيجة اعادة الفحص النهائية لضريبة المرتبات وما في حكمها للشركة عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٠ عن فروق ضريبية بنحو ١,٦ مليون جنيه
- نكرر التوصية بضرورة تحديد المسؤولية بشأن ما سبق.

٢- ملاحظات تم ابلاغها للشركة بتقاريرنا السابقة وهي تمثل شبهة إهدارا للمال العام وقد تم موافقتنا بما انتهت اللجنة المشكلة لهذا الغرض تنفيذاً لقرار العضو المنتدب رقم ٨١٢ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٨ وجرى دراسة نتائج أعمال اللجنة المشار إليها وتتمثل تلك الموضوعات في الآتي:-

- تعاقد الشركة مع الإستشاري كونسيس لحل مشاكل برنامج JDE بمبلغ إجمالي ١,٤٤ مليون جنيه إلا أن الشركة قامت بتاريخ ٢٠١٧/٦/٣٠ بإنهاء عقد الإستشاري وسداد كافة مستحقاته رغم عدم قيام الإستشاري بتنفيذ بنود التعاقد من متابعة شركة أفق أو تقديم أى حلول أو مقترحات تساعد في إنهاء مشكلة برنامج JDE ودون توقيع غرامات عليه.
- عدم مراعاة الدقة في طلبات توريد الروائح من شركة بورجوالدت الألمانية بموجب أمر توريد رقم ٢٦٤٣ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢ في ضوء معدلات الإستخدام الفعلية والخطة السنوية للإنتاج وحد الطلب الآمن والذي تحمته الشركة بشأنه نحو ١,٩ مليون جنيه خسائر غير عادية في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ نتيجة صدور قرار بالاعدام لبعض الروائح التي إنتهت صلاحيتها.
- بشأن ما شاب تعاقد الشركة مع المجموعة الاستشارية الألمانية (نيو بارك) بشأن تقديم خدمات استشارية في مجال الإدارة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٠ بقيمة قدرها ١٨٠ ألف يورو تعادل ٣,٨٣٩ مليون جنيه
- بشأن تراخي الشركة وتقصيرها في الحصول على المستندات الدالة على تمام التصدير للشركات العاملة بنظام المناطق والأسواق الحرة
- مخالفة الشركة لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ فيما تضمنه من تحصيل ١٠% من قيمة كل وحدة مبيعه من مشتقات التبغ بخلاف السجائر الأمر الذي ترتب عليها فجوة بين المبلغ المحصل والمبلغ واجب التحصيل بلغت نحو ٨٦٥,١ الف جنيه تحمته الشركة (كان يجب ان يتحملها المستهلك) وقامت الشركة بسدادها خلال العام المالي الحالي .
- بشأن تضمن بعض الأرصدة المدينة لمبالغ تخص سرقات وتعويضات غير مستردة بشأن مخازن البيع بسبب قصور من ادارة الشركة.
- قيام الشركة بحساب ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) عن مبيعات تراب الدخان خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ وفقاً للسعر العام (١٣% ، ١٤% وفقاً لأحكام قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته -١٠% وفقاً لأحكام قانون ١١ لسنة ١٩٩١) وبالمخالفة لأحكام القانون في هذا الشأن
- عدم قيام الشركة بتطبيق صحيح أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن ضريبة القيمة المضافة بشأن عدم امساك الدفاتر المنصوص عليها قانوناً (بشأن ضريبة الجدول) وكذا عدم توريد الضريبة المستحقة الي مصلحة الضرائب عن الاستشارات الخارجية من اشخاص غير مقيمين وغير مسجلين.
- بشأن ما شاب مشروع مناولة وتصنيف المنتجات التامة الصنع من المصانع إلى المخازن بالمجمع الصناعي بأكثوبر.

تحريراً في : ٢٠٢١/٦/٣

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
صالح السيد  
"محاسب / حسام الدين فاروق على زايد"

مدير عام  
نائب مدير الإدارة  
طارق محمد رضا منصور  
"محاسب / طارق محمد رضا منصور"  
"عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية"

وكيل وزارة  
نائب أول مدير الإدارة  
د. طارق محمد رضا منصور  
"محاسب/وائل عزمى مليجي"